عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧١ كان متوسط نمو الانتاج القومي الاجمالي للاردن ٢٫٨ ٪ فقط مقابل ١١ ٪ سنويا بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٦ ، اذ بلغت معدلات نمو القطاعات الاقتصادية على النحو التالي : الزراعة ١ ٪ ، الصناعة والتعدين والكهرباء والماء ٤٫٦ ٪ ، قطاع الانشاءات ٥٫٤ ٪ ، قطاع الخدمات ٥ ٪ ، ٢ — انخفاض فرص العمل في الضفة الشرقية ، وتوقف المشاريع الكبرى مترافقا مع نزوح ٤٠٠ الف مواطن من الضفة الشرقية . ٣ — هجرة العمال والعقول خارج الاردن . ٤ — خسارات في الدخول الاخرى ، فقد انخفض الدخل من السياحة من ١١٫٣ مليون دينار عام ١٩٦٦ الى ٣٫١ مليون دينار عام ١٩٧١ ، كما انخفضت تحويلات المواطنين العاملين في الخارج من ١٣ مليون دينار عام ١٩٦٦ الى نحو ٥ ملايين دينار عام ١٩٧١ . ٥ — زيادة اعتماد الموازنة العامة على المعونات المالية الخارجية ، فقد ارتفعت نسبتها الى الايرادات العامة (ما عدا القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية) من ٢٥٫٤ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٥٠٫٤ ٪ عام ١٩٧١ . ٦ — تكرار العجز في ميزان المدفوعات ، الذي بلغ اكبر عجز له في عام ١٩٧١ وبلغ ١٥٫٣ مليون دينار ، وكان عام ١٩٦٩ ١١ مليون دينار وعام ١٩٧٠ ٥٫٣ مليون دينار .

ازاء هذا الوضع الاقتصادي المتردي تستهدف الخطة، كما أعلن عنها، تحقيق أعلى مستوى ممكن من العمل والتشغيل ، وتحقيق أعلى معدل نمو ممكن في الانتاج القومي وتوزيع الخدمات العامة بين مختلف مناطق الاردن وفئات المواطنين وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتدعيم ميزان المدفوعات وزيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية بدلا من المساعدات الخارجية . وتقدر الخطة انها ستخلق ٧٠٫٠٠٠ فرصة عمل . وأن ترفع الدخل المحلي الاجمالي من ٢١٧ مليون دينار في العام الحالي الى نحو ٢٧٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ . وتهدف الى رفع معدل الدخل الفردي من ١٠٦ دنانير في العام الحالي الى ١٢٣ دينارا عام ١٩٧٥ . وتأمل الخطة ان ترفع واردات الدولة المحلية من نحو ٣٩ مليون دينار (١٩٧٢) الى نحو ٥٤ مليونا عام ١٩٧٥ . وتتوقع ان ترتفع قيمة الواردات الاردنية تدريجيا خلال السنوات الثلاث بحيث تصل الى ١٠٧ ملايين دينار عام ١٩٧٥ . وتقول ان الجزء الاكبر من الزيادة في الواردات سيتمثل في استيراد الالات والمعدات اللازمة للمشاريع الجديدة . كما تتوقع ان ترتفع قيمة الصادرات من نحو ١٥ مليون دينار في العام الحالي الى نحو ٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ . وحسبما هو مقدر في الخطة فان القطاع العام يساهم بنحو ١٠٠ مليون دينار في تمويل مشاريعها، وذلك عن طريق الوفر الحكومي الحالي، والاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الاقتصادية والفنية الاجنبية (١٠٫٤ مليون دينار وفر حكومي سنوي ، ٤٧٫٧ مليون اقتراض داخلي ، ١٦٫٥ مليون مساعدات خارجية عينية ونقدية ، ٥٣ مليونا قروض) . اما مساهمة القطاع الخاص فمقدرة بنحو ٨٠ مليون دينار ، وهناك مساعدات خارجية للقطاع الخاص تقدرت بـ ٨ ملايين دينار . ولتوفير مصادر التمويل هذه ، تدعو الخطة الى تحسين أساليب جمع الضرائب من المواطنين ، وفرض ضرائب على الشركات وارباح رؤوس الاموال . كما تدعو الى بذل الجهد للحصول على الايرادات الخارجية التي تقدر بمعدل ٤٠ مليون دينار مساعدات مالية سنوية لدعم الموازنة و٥٣ مليون دينار سنويا كقروض خارجية ونحو ١٦ مليون دينار سنويا كمساعدات اقتصادية فنية .

ولكن السؤال المطروح بحدة هو هل تستطيع خطة التنمية هذه أن تضع حدا للتدهور العام ، لا بل تطوير الانتاجية ، وقبل ذلك هل يستطيع النظام توفير مثل هذه الموازنة ؟ ان التجارب الانمائية السابقة لا تدعو الى التفاؤل . فبرنامج التنمية الزراعية الذي حددت مدته بخمس سنوات (٥٣/ ١٩٥٤ — ١٩٥٨/٥٧) ، قد اعتمد في رهانه على القروض البريطانية وقدرت اكلافه ٤٣٫٨ مليون دولار ، الا ان البرنامج الذي رفضت بريطانيا تمويله عدل حتى بلغت اكلافه ١٣٫٧ مليون دينار، غير ان المبالغ البريطانية التي قدمت لم تتجاوز ٤٫٨ مليون دينار انفق منها اقل من مليون على قطاع الزراعة فيما تحول الباقي الى ميزانية الدولة .

اما برنامج التنمية للسنوات الخمس (١٩٦٢ — ١٩٦٧) ، فقد عدل عنه بعد عام وأعد بدلا منه برنامج السنوات السبع (١٩٦٢ — ١٩٧٠) ، الذي احدث تعديلات على المشروع السابق لكن البرنامج فشل فشلا ذريعا ، وانتقده الاقتصاديون الاردنيون كثيرا ، ورغم حديث الملك حسين في